على عرش العراق، كان من رأي تشرشل ان مضاعفات خطيرة سوف تنجم عن دعم بريطاني للهاشميين في العراق دون شرق الاردن. وقد لفت تشرشل نظر أعضاء «لجنة فلسطين السياسية والعسكرية» في المؤتمر نحو ضرورة استقرار الامور في شرق الاردن لتنفيذ مخططات بريطانيا في فلسطين[٤١]، ممّا أوحى بأن التفكير في مستقبل شرق الاردن ارتبط، تماماً، بمستقبل فلسطين في السياسة البريطانية. وانتهت النقاشات، في المؤتمر، الى ان السياسة الصحيحة تتطلب احتلال شرق الاردن والاتفاق، في الوقت عينه، مع الامير عبدالله. ومن أجل ذلك، عزم تشرشل على لقاء الامير في القدس بتاريخ ٢٨/٣/١٩٢١[٤٢]. ومعنى ذلك ان البريطانيين قرّروا اللقاء بالامير في منتصف الطريق. فقد بدا عندهم وكأن له أهدافاً في المنطقة، ولكن هذا لا يتعارض مع تحبيذهم لتعيين حاكم عربي عليها، لا يكلّفهم حلاً عسكرياً.

في ضوء هذه النتيجة، عقد مؤتمر القدس بين تشرشل والأمير عبدالله في موعده المحدّد. وفيه حذّر تشرشل محدّثه من وقوع اعتداءات من منطقة الحكم التي سوف يتولّاها في شرق الاردن على سوريا (أو فلسطين). واتفق الطرفان على ترتيب مؤقت لمدة ستة شهور، يبقى الامير، بموجبه، في شرق الاردن، على ان يعيّن الى جانبه ضابط بريطاني، كمستشار رئيس، مع تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية اليه، وذلك في مقابل ان يضمن الامير عدم حدوث هياج مناوىء للفرنسيين في سوريا، او للصهيونيين في فلسطين، وان يؤمن الطريق الصحراوي الى العراق. ولم يترك البريطانيون، في هذا المؤتمر، مجالاً للشك في ان الهجرة اليهودية الى فلسطين سوف تستمر، وانها لن تمتد الى شرق الاردن.

وفي اللقاء ذاته، اقترح الامير عبدالله ان يتمّ توحيد فلسطين وشرق الأردن تحت امرة أمير عربي (لا شك في انه هو)؛ فرُفض اقتراحه، تماماً، من قبل البريطانيين[٤٣].

كان من النتائج ان أصبح شرق الاردن مقاطعة واحدة تخضع لأمير عربي، تحت ادارة واشراف كاملين من المندوب السامي البريطاني في فلسطين، الذي يتبعه ضابط في عمّان الى جوار الامير. ورأت بريطانيا ان هذا الاجراء يحقق، بالاضافة الى مصالحها التي سبق ذكرها، ارضاء مناسباً يصرف أنظار العالم العربي عن نكثها بما قدّمت من وعود الى آل حسين في اثناء الحرب[٤٤].

لم يثبت الامير عبدالله جدارته في الشهور الستة المؤقتة. فقد حدثت اضطرابات قبلية وهجمات على المستوطنات الصهيونية في فلسطين، انطلاقاً من شرق الاردن، وهجمات مماثلة على الاقليم السوري، بما في ذلك محاولة لاغتيال المندوب السامي الفرنسي، الجنرال غورو. ولذلك، اقترح هربرت صموئيل على حكومته سحب الامير من عمّان ودعوته الى لندن، الأمر الذي لم يوافق عليه تشرشل، الذي بقي يراهن على ان الامير يتوافق، في سياسته، والمصالح البريطانية؛ ودعا الامير عبدالله الى زيارة لندن[٤٥]. ويستفاد من ذلك، ان سلطة الامير في شرق الاردن كانت موضع مراجعة واعادة نظر لدى البريطانيين، وانه رجحت كفّة الرأي الذي يُعَوِّل على دور الامير في المنطقة.

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، أصبح الانتداب رسمياً على فلسطين وشرق الاردن. وفي الشهر عينه، كانت الحكومة البريطانية أرسلت مذكرة رسمية الى عصبة الامم، تعلمها فيها بعدم انطباق عدد من مواد نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرق الاردن. وهذه المواد هي الفقرتان الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب، والمواد الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة، والجملة الثانية من الفقرتين الأولى والثانية من المادة الحادية عشرة، والمواد ١٣ و١٤ و٢٢ و٢٣. وبعبارة أخرى، عبّرت بريطانيا عن رغبتها في عدم شمول شرق الاردن في صك الانتداب على فلسطين، في قسمه